تحويلات المغتربين إلى لبنان.. مقاربة مختلفة

عبد الحليم فضل الله

2007/11/10

حقق لبنان معدلا مرتفعاً لتدفق التحويلات من الخارج عام 2006، بلغ حوالي 5.72 مليار $ تمثل 25.5% من ناتجه المحلي، وتساوي نحو 23% من مجموع تحويلات المهاجرين العرب إلى أوطانهم، وما يقارب 1.6% من مجموع التحويلات العالمية التي قفزت من 131 مليار $ عام 2000 إلى 323 ملياراً، وبذلك يكون لبنان قد شغل المرتبة الأولى بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتعتبر نسبة التحويلات إلى الناتج في لبنان من الأعلى عالمياً إذ تراوحت في العقود الثلاثة الماضية ما بين 17% و46% بمتوسط ناهز ثلث الناتج، مما يدل على أنها ظاهرة تاريخية ثابتة في الاقتصاد اللبناني، وليست مؤقتة أو ترتبط بظروف طارئة.

وتتزايد على نحو لافت أهميةّ التحويلات كمصدر للتدفقات المالية في البلدان العربية، متقدمة بذلك على المصدرين الآخرين؛ الاستثمارات المباشرة والمعونات الرسمية، وبحسب التقرير العربي الموحد كانت نسبة تحويلات العاملين إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي تعادل نحو 250% في الدول العربية المستقبلة للتحويلات عام 2001 في مقابل 54% للدول النامية، وأصبحت عام 2004 ؛ 265% و96% على التوالي، أما في لبنان فتساوي التحويلات ما بين 6 أضعاف إلى 15 ضعفاً مقارنة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يتلقاها.

بوسعنا الاستنتاج إذاً، أن وتيرة نمو التحويلات إلى لبنان تتخذ دينامية خاصة، وهي أكثر تسارعاً من وتيرتها الإقليمية والعالمية، وإذا أضفنا إليها التدفقات الأخرى المرتبطة بتمويل الدين العام يتبين بوضوح كيف أن الاقتصاد اللبناني يتحول إلى اقتصاد ترتكز توازناته الكلية على التدفقات النقدية الآتية من الخارج لا على أنشطة الإنتاج.

وينظر كثيرون إلى أن عوائد هجرة اللبنانيين نعمة لا يجوز التفريط بها، وهذا صحيح إلى حد ما بناء على دور التحويلات في تمكين المقيمين من تحمل الأزمات الداهمة في فترات الذروة، لكن التماس المخارج من الهجرة على المدى الطويل يظهر اللبنانيين عديمي الحيلة تجاه فكرتي التنمية والتحديث، وفاقدي العزم على القيام بالإصلاحات اللازمة، وهكذا يصبح تصدير الكفاءات إلى الخارج وفق الرؤية التقليديّة أكثر سهولة من السعي إلى استثمارها في الداخل. و يتفق ذلك مع ترجيح كفة خيار الاستغلال الفوري للموارد "الخام المتاحة"، كالموقع والمناخ والامتيازات

التشريعية واليد العاملة، على خيار آخر يدعو إلى استثمار الموارد الناتجة عن خلق مزايا ترتبط بالرأسمالين الانساني والعلمي.

الجدير ذكره أنّ نزف الموارد البشرية في لبنان، ينصبّ على الكفاءات النادرة، إذ تبلغ نسبة الجامعيين من بين المهاجرين ثلاثة أضعاف نسبتهم من المقيمين، وإذا ما علمنا أن اللبنانيين ينفقون ما يقارب 10% من مداخيلهم على التعليم يتبين أن الخسارة الناتجة عن الهجرة هي خسائر فعليّة ومباشرة وليست مجرد خسائر افتراضية.

على أن تقويم جدوى التحويلات ليس بالبسيط، إذ ما قارنا بين فرضيتي الهجرة أو استثمار العمالة المهاجرة في الداخل، ففي ظل فشل البرامج المحلية والعالمية لمكافحة الفقر، وإخفاق تجارب التنمية، صار مألوفاً اعتبار تحويلات المهاجرين وسيلة هامة للحد من الفقر، ويقدر البنك الدولي أن زيادة التحويلات بما مقداره 10 نقاط من الناتج المحلي يقلص الفقر المدقع بحدود 1.2%. وعلى سبيل المثال أورد تقرير "حالة السكان 2006" الصادر عن الأمم المتحدة، أنّ 60% من الأسر التي أفلتت من براثن الفقر في نيكاراغوا خلال الفترة 1998–2001 كان لديها فرد واحد على الأقل يعمل في الخارج، وأدت التحويلات المرسلة إلى السلفادور وجامايكا و الأردن واليمن سنة 2000 إلى زيادة الناتج القومي بأكثر من 10% فيما استطاع 1.2 مليون مغربي في السنة نفسها تخطي عتبة الفقر اعتماداً على التحويلات.

لكن إذا كان لدينا من البيانات ما يدعم جدوى التحويلات في مواجهة الأزمات الطارئة والحادة وتخفيف قسوة الفقر المدقع، فهل تصح الحجج نفسها في حقل التنمية المستدامة، وهل أن أموال الهجرة تعزز حظوظ الاقتصادات الباحثة عن التقدم والتحديث ؟

بالنسبة للبنان الإجابة سلبيّة بالتأكيد، إذ تساهم التحويلات إلى جانب التدفقات الريعية الأخرى في تشويه الهيكل العام للأسعار، إذ تستعمل أموال المهاجرين في الدول النامية وفق دراسة للبنك الأوروبي للاستثمار، على الشكل التالي: 51% للاستهلاك، 18.2% التربية والصحة، 14% للسكن، أما الباقي فيذهب معظمه لتغطية تكاليف التحويل الباهظة، ولنقدر بناء على ذلك الأثر الذي سيتركه هذا النمط من الاستخدام على السوق العقاري مثلاً في بلد صغير كلبنان.

تؤدي الأموال الوافدة أيضاً إلى تفاقم ظاهرة عدم المساواة في توزيع المداخيل والموارد، و تمثل منطقة البقاع مثالاً معبّراً على ذلك نظراً لتدني نسبة المهاجرين من أبنائها، ويغذي هذا التفاوت الميل إلى تضخيم الاستهلاك حتى لدى العائلات غير الميسورة أو التي لا تتلقى أموالاً من الخارج، و هذا يشيع سلوكاً انفاقياً غير رشيد، يزيد من مديونية الأسر ويقلل الميل العام إلى الادخار.

ثم إن التدفقات المنتظمة أفضت في لبنان إلى أمرين: الأول؛ زيادة ذلك الجزء من الدخل غير المرتبط بالإنتاج مما أدى إلى جمود وتقهقر في الإنتاجية يمكن رصده على مدى حقبة زمنيّة طويلة، والثاني؛ تقليل مسؤولية الحكومة تجاه الفئات الأكثر فقراً والمناطق الأقل نمواً.

وعلى الرغم من أنّ تحويلات المغتربين هي الأكثر استقراراً وثباتاً بين أنواع التدفقات الأخرى، وبدت مفيدة في لحظات الأزمة، فقد أوجدت حلقة مالية رديئة لا يمكن كسرها، إلاّ بإيجاد آليات مالية ومصرفية تسمح بتحويل أموال المغتربين إلى تدفقات استثمارية، فتستخدم في خلق تيار نمو دائم، وتزيد من العرض الداخلي وتوسع من فرص التوظيف، وذلك على غرار ما فعلته بلدان تشق طريقها بنجاح نحو العالم الأول.